### رأى أن ذلك لا يتحقق إلا بمناقشة بنودها وأبوابها

# الجاسر: الإصلاح يبدأ بالرقابة الفعالة على ميزانية الدولة وحساباتها الختامية

باسل الجاسر

صرح باسل جاسر الجاسر مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة ٢٠٢٠ بأن الإصلاح في وطننا العزيز بحاجة ماسة للرقابة الفعالة والحازمة لمواضع الخطأ والخلل والفساد تمهيداً لوقفه ومحاسبة المسؤولين عنه بغض النظر عن أسمائهم أو إنتماءاتهم، ورأى بأن هذا لا يتحقق إلا من خلال المناقشة الدقيقة والمسؤولة لبنود وأبواب الميزانية العامة للدولة والحسابات الختامية لمؤسساتها استرشاداً بتقارير ديوان المحاسبة والجهات الرقابية الأخرى.

وأضاف قائلا: هذا ما أعاهد الله وأعاهد أهل الكويت عليه لوقف المهازل التي باتت سمة من سمات مجالس الأمة الأخيرة التي لا تناقش الميزانيات ولا الحسابات الختامية وتقرها إقرار جماعي بما فيها من شبهات وفساد وهدر وسرقات إلى أن وصل بنا هذا المجلس (مجلس ٢٠١٦) بأن تصرف الدولة من ميزانية 20/21 الجديدة دون مناقشة ولا إقرار، أي كما جاءت من الحكومة وبمخالفة القانون والدستور ولا حول ولاقوة الا بالله.

هذا بالإضافة للرقابة الفعالة على التعيينات في المناصب القيادية التي باتت محصورة ببعض المحاسيب والأقرباء ويحرم منها الكفاءات والمستحقين بل اننا بتنا نرى بعض الأسماء تتنقل بين المناصب بالرغم من أنها لم تحقق اي إنجاز في أي من المناصب التي تقلدتها، وأسماء أخرى تعين في أكثر من مكان في ذات الوقت.

وطالب بوقف المعاشات الاستثنائية للنواب والوزراء ووقف المنح المبالغ بها للوزراء والرواتب والامتيازات المتضخمة المقررة لرؤساء وأعضاء الهيئات وبعض المؤسسات الحكومية التي تتراوح مرتباتهم ما بين 15 ألف دينار و10 الاف بخلاف الحوافز والامتيازات الأخرى، مؤكدا أن كل هذا الهدر يجب أن يتوقف ويجب استعادة المعقولية فيما يتم صرفه وعدم الهدر.

### أكد ضرورة بناء جامعات حكومية لتقنين الهجرة الدراسية

# الزعبي يطالب ببطاقة «عافية» للمعاقين وكبار السن وربات البيوت أسوة بالمتقاعدين

حامد الزعبي

طالب مرشح الدائرة الثانية المحامي حامد حزام الزعبي بضرورة بناء المزيد من الجامعات الحكومية وذلك لتقنين الهجرة الدراسية،مؤكدا أنه وفي حال وصوله لقبة عبد الله السالم سيكون هذا المطلب على رأس أولوياته، فالكويت دولة غنية ولديها كل المقومات العلمية والتقنية، مستغربا هجرة الطلبة الكويتيين وغير الكويتيين للدراسة بالخارج. وأكد بأن تكون هذه الجامعات حكومية ومجانية للمواطن، منوها إلى ضرورة قبول الطلبة الأجانب بمبالغ وأقساط أسوة بدول جارة، ومؤكدا على ضرورة فتح جميع التخصصات، وكذلك من يريد استكمال دراسته العليا، وبذلك نكون قد وفرنا الكثير على ميزانية الدولة على حد قوله.

ودعا الحكومة لضرورة مساواة كبار السن والمعاقين وربات البيوت بالمتقاعدين من خلال بطاقة "عافية" ،معتبرا بأن هذا المطلب مطلب شعبي، ومختتما كلامه قائلا: أنصح الشعب الكويتي بأن يعطي صوته لمن يستحق ويمثله في مجلس الأمة القادم 2020 لا من يمثل عليه، وعلى الجميع أن يشارك في هذا العرس الديمقراطي فالمقاطعة وترك الساحة لا تفيدنا بشيء.

### أشار إلى بعض السلوكيات التي زادت المشكلة تعقيدا

# الحمد: بعض التجار يستغلون ضعف القوانين لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المال العام ومصلحة المواطن

أحمد الحمد

قال مرشح الدائرة الثانية المهندس أحمد الحمد إن بعض تجار العقارات يزيدون مشكلة السكن والاسكان وغلاء العقارات تعقيدا لتحقيق مكاسب مادية على حساب المواطن مستغلين حقيقة ضعف القوانين ووثغرات إجراءات التراخيص التي مهدت الطريق لهؤلاء التجار ليلعبوا لعبتهم المفضلة في الاستغلال!

وأضاف الحمد بأن هؤلاء يستفيدون او بالأحرى يستغلون أسعار الخدمات المدعومة مثل الماء والكهرباء وغيرها... وهي بالأصل مخصصة للمواطن وليس للتاجر، مشددا على أن ممارسات البعض في هذا الأمر العقاري أثرت سلبا على أسعار العقارات الاستثمارية أيضا حيث أنه لا يوجد قانون حاسم يعطي الحق لصاحبه وليس لمن يريد أن يتاجر ويجمع الثروات.

وأضاف الحمد بأنه وعلى الرغم من وصول القضية الإسكانية إلى حد المأساة، فهناك من التجار من يستغل هذه الظروف لتحقيق مكاسب مادية على حساب أوجاع وآلام المواطنين. هناك تجار يقومون اليوم بشراء الأراضي في المواقع السكنية مستغلين ضعف القوانين وتسهيلات إجراءات البناء في هذه المناطق والأسعار المدعومة للخدمات فيها. هؤلاء التجار يقومون ببناء الأراضي وتأجيرها، هذا الأمر انعكس سلباً على أسعار العقار السكني أيضا وزاد الطين بلة ورفع الأسعار، بالإضافة إلى أنه أثر سلباً أيضاً على تجار العقار الاستثماري والتجاري..

وبالنسبة للقضية الإسكانية فإن الواقع هو أنه لدينا في الكويت ما يزيد على 100 ألف طلب إسكاني وهو رقم شبه ثابت منذ عدة أعوام ويرتفع رويداً رويداً على الرغم من تصريحات الحكومة التخديرية بخصوصه. وقد عجزت الحكومات المتعاقبة عن اتخاذ قرار ينهي هذه المشكلة من جذورها فما نسبته 91% من مساحة الكويت فارغة تماما من أي إشغال مع كل الفوائض المالية الكبيرة في الأعوام السابقة ومثال عنها حين وصلت إلى 14 مليار دينار في العام 2011 وحده.

إذا ثبت معدل الإنجاز كما كان خلال الفترة من عام 2000 وحتى الآن وهو 29 في المائة فقط من عدد الطلبات الإسكانية المطلوبة وعجز نحو 71 في المائة، فهذا يعني أنه ستتراكم طلبات إسكانية جديدة بنحو 40 ألف طلب، تضاف إلى الـ 100 آلاف طلب المسجلة بنهاية 2018، ليصبح العجز المجمع في نهاية 2023 نحو 150 ألف طلب، وهذا يعني أن العجز سيرتفع بنسبة كبيرة.

وختم الحمد بأنه يجب إشراك القطاع الخاص في حل قضية الإسكان بشكل فاعل وخلق نوع من التنافسية بين القطاعين.

### أكدوا أن اهتمام رئاسة المجلس بها يرسخها لديهم

# أكاديميون : تجربة «برلمان الطالب» فكرة رائدة تحفز على المشاركة السياسية لفئة الشباب

عبدالله الغانم

جانب من جلسة سابقة لبرلمان الطفل

اكد أكاديميون مشاركون في تجربة برلمان الطالب التي ينظمها مجلس الأمة سنويا على أهمية التجربة في تحفيز الطلبة على المشاركة السياسية ونقل الأفكار وطرح المشكلات التي تخص هذه الشريحة من المجتمع.

وأوضحوا في مداخلاتهم في برنامج الكويت تنتخب على قناة المجلس ان اهتمام رئيس مجلس الأمة وترؤسة جلسة برلمان الطالب بنفسه ووضع جدول أعمال لها وتطبيق اللائحة الداخلية على الجلسة بما يحاكي الجلسة العادية للمجلس يرسخ الاهتمام بزيادة الوعي السياسي والديمقراطي لدى فئة الشباب.

وأوضح د.احمد محمد العلي (مشارك في أول تجربة لبرلمان الطالب عام 2006) أن أول جلسة لبرلمان الطالب تمت خلال احتفال لجمعية المعلمين، وحضر الجلسة رئيس مجلس الأسبق المرحوم جاسم الخرافي.

وبين انها تجربة ثرية ورائدة تعلم فيها الطلاب كيفية الحوار والمناقشة وطرح الموضوعات.

وذكر أن اختيار الطلاب المشاركين كان يتم من خلال المجالس الطلابية بطريقة الانتخاب عن طريق التصفية بين المدارس وبالتالي تكون القضايا والحلول معبرة عن فئة الطلاب.

وأشار إلى أن مسؤولي وزارة التربية والقياديين فيها يحضرون هذه الجلسات وكانوا بمثابة الحكومة ويستمعون للمناقشات ويردون على المطالب والمقترحات كما أن بعض الاقتراحات كان يحال إلى اللجنة التعليمية في مجلس الأمة.

## العلي : تجربة ثرية ورائدة تعلم فيها الطلاب كيفية الحوار والمناقشة وطرح الموضوعات

وأضاف أن برلمان الطالب يتم فيه اختيار للطلاب كما هو البرلمان الحقيقي اختيار للمجتمع وبالتالي هو يهدف على تنشئة الطلبة واشباب تنشئة سليمة تهيئهم للوصول إلى قاعة عبد الله السالم.

وحول تأثر جائحة كورونا على المشاركة في الانتخابات المقبلة قال إنه لو تم الالتزام بالاشتراطات الصحية وقواعد التباعد وتنظيم الاقتراع بشكل منضبط ستكون المشاركة إيجابية من المواطنين.

من جهته قال د.عبد الله الغانم أستاذ العلوم السياسية بالجامعة ان فكرة برلمان الطالب فكرة رائدة لكن يجب ان تطويرها لتعزيز فائدتها بان يكون هناك استجابة من وزارة التربية لما يطرح من قضايا حتى لايتحول الى نسخة مكررة من مجلس الامة بأن تطرح القضايا نفسها كل سنة.

ولفت إلى أن تجربة برلمان الطالب كشفت أن الطالبات أكثر تميزا عن الطلاب في الطرح والمناقشة.

وقال إنه يجب أن يكون هناك سلوك سياسي يمكن الشباب من الوصول إلى المجلس.

وبين أن المؤثرات على السلوك السياسي هو الواقع السياسي والبيئة المحيطة وهي لم تعد محلية فقط بل جعلتها وسائل التواصل الاجتماعي دولية بقدر ماهي محلية وإقليمية.

وأشار إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت متنفسا للشباب يعبرون فيها عن كل مايريدون ويجدون فيها كل مايرغبون لكنها ليست بالوسائل الصحيحة لأنها تمتلئ بالشائعات والتوجهات ولم تعد هناك خصوصية لمن يتعاملون مع هذه الوسائل .

وطالب بضرورة اعادة صياغة استراتيجية التعاون بين مؤسسات الدولة التي تستطيع توجيه الرأي العام وهي المؤسسة الدينية والإعلامية والتربوية وأن يكون هناك مجلس اعلى يضم هذه المؤسسات وينسق بينها ويعيد صياغة الخطاب الإعلامي بشكل يجذب فئة الشباب على نحو الخصوص.

ونصح المرشحين الشباب بالايركزوا على الجانب السلبي والنقد فقط في طرحهم بل عليهم طرح رؤية مختلفة تتضمن المشكلة والحل وتن تكون لديهم أفكار للإصلاح.

### في كتابين وجههما إلى وزيري الداخلية والشؤون الاقتصادية

# السلمان : ضرورة منح المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية فرصة 3 شهور لتعديل أوضاع عمالتها

ناشد اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصالح ووزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل الموافقة على تمديد إقامة عمالة هذه المكاتب واتاحة المجال لها لتعديل أوضاعها خلال 3 أشهر قادمة ، لافتا الى أن توقف الأعمال في مختلف وزارات الدولة خلال الجائحة ومن ثم اطلاقة بنسب لم تتجاوز نصف طاقتها أثرا على عمل المكاتب والدور الاستشارية الكويتية .

وأوضح السلمان في كتابين وجههما إلى كل من الصالح والعقيل: إننا نناشد الوزيرين الاسراع بإعطاء التعليمات لجهازي شؤون الاقامة والقوى العاملة للسماح بتمديد إقامات موظفي المكاتب الهندسية والدور الاستشارية إلى حين الإنتهاء من إجراءات فتح الملفات لدى الهيئة العامة للقوى العاملة، مضيفا أن هذا التمديد لفترة محددة سيتيح لنا تعديل أوضاع عمالتنا حتى لا يطبّق عليهم قرار الإبعاد لموظفيهم وعدم السماح لهم بالعودة مرّة أخرى للبلاد في حال عدم التمكن من تجديد إقاماتهم قبل إنتهاء المهلة الوزارية المحددة نهاية نوفمبر الجاري.

وأشار رئيس الاتحاد الى أن هذا القرار سيساهم في الحفاظ على المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية ويمنحها فرصة اعادة هيكلتها والاستمرار في الوقوف بمواجهة آثار جائحة كورونا لتكون رافدا حقيقيا لانجاز مشاريع الدولة التنموية، مؤكدا التأثر الكبير للمكاتب الدور الاستشارية جراء توقف الدفعات للمشاريع المنجزة خلال فترة توقف العمل الحكومي ومن ثم التدرج بعودته .

وأوضح السلمان: إن هذا القرار والتعاون المرجو من الوزيرين وجهازهما التنفيذي سيمكن المكاتب والدور من مباشرة أعمالها وعدم التسبب في أية خسائر إضافية أو الاضطرار بها والذي قد يصل الى مرحلة الإغلاق ، مضيفا أن تمديد اقامة عمالة المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية سيساهم وبقوة في وقف أية تداعيات في تعطيل الكثير من المشاريع الحكومية التي تنفذها وتشرف عليها هذه المكاتب والدور مع أغلب وزارات الدولة والتي يرتبط تنفيذها ببرامج زمنية مُحدّدة مسبقا.

ولفت السلمان، إلى أن طبيعة عمل هذه المكاتب والدور هي تقديم الخدمات الاستشارية وليس لديها أية أنشطة استثمارية أو أي مصادر دخل أخرى حيث تعتمد اعتماداً أساسيا على الموارد البشرية المهنية والفنية والتي تضم الآلاف من المهندسين المتميزين بمختلف التخصصات. مؤكدًا أنه وكما نعلم أن هذه الخدمات تأثرت سلباً بسبب الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد المتمثلة بجائحة تفشي وباء كورونا.

وأشار رئيس الاتحاد الى أنه ومن أسباب مناشدتنا السماح بتمديد إقامة عمالة المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية تعرض إلى ضغوطات جسيمة تتمثل في عدم استلام المستحقات المالية في كثير من المشاريع خلال هذه الفترة وكذلك تأخير الدفعات مما أثر على عدم قدرة الكثير من هذه المكاتب في تغطية الالتزامات المالية تجاه موظفيها ومصاريفها الإدارية ممّا يهدد بإغلاق هذه المكاتب والدور بجميع أحجامها بما فيها مكاتب هندسية عريقة لديها ما يزيد عن 50 عاماً من الخبرة في هذا المجال في هذه الفترة التي تُعد من أسوأ الفترات التي مرّت على تاريخ هذه المكاتب والدور الاستشارية الكويتية .

وأشار السلمان الى تواصل الاتحاد مع القوى العاملة الا أنه وحتى تاريخه لم يتم اتخاذ أي إجراء لحل المشاكل العالقة بخصوص فتح الملفات الخاصة بهذه المكاتب والدور وتجديد إقامات الموظفين العاملين بها ممّا يؤثر سلباً على انتظام العمل جراء إنهاء خدمات الموظفين وتعريض المكاتب والدور لغرامات التأخير والمخالفات من قبل أصحاب وملاك المشاريع، مضيفا أننا على يَقين أن معالي الوزير الصالح ومعالي الوزيرة العقيل سيتفهمان هذه المطالب ونحن على استعداد تام للقائهما وشرح أبعاد مثل هذا القرار وتأثيراته على الوضع الاقتصادي في البلد عموما وليس على أصحاب المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية فقط.

بدر السلمان